أثر الأجر الأدنى على العمالة منخفضة الأجر في الجزائر (1990-2016)

The Effect Of Minimum Wage On Low Wage Employment In Algeria (1990-2016)

فريدة سليماني[1،*]، مولود حشمان[2]

[1] مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر03 -الجزائر

[2] كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 03 -الجزائر

تاريخ الاستلام : 2018/11/21 ؛ **تاريخ المراجعة** : 2018/11/30 ؛ **تاريخ القبول** : 2018/12/04

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن الآثار الديناميكية للأجر الأدنى على العمالة منخفضة الأجر في الجزائر، من خلال محاولة قياس أثره على التشغيل في قطاعي الفلاحة والصيد البحري والبناء والتشييد. باستعمال بيانات سنوية للفترة 1990-2016 المجمعة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات والاعتماد على شعاع الانحدار الذاتي (VAR)، تظهر النتائج أنّ تأثير ارتفاع الأجر الأدنى على التشغيل موجب وديناميكي، وأن هذا الأثر يكون أكبر في القطاعات التي تنتشر فيها العمالة منخفضة الأجر بشكل أكبر.

الكلمات المفتاح : أجر أدنى جزائري ؛ عمالة منخفضة الأجر ؛ فلاحة وصيد بحري ؛ بناء وتشييد ؛ شعاع الانحدار الذاتي.

تصنيف JEL : J21 ؛ J39 ؛ J43 ؛ J49

Abstract: This study is an attempt to detect the dynamic effects of the minimum wage on low-wage labour in Algeria, by measuring its impact in the agriculture, fisheries and construction sectors, using annual data for the period 1990-2016 and relying on vector autoregression (VAR). The results show that an increase in the minimum wage has a positive and dynamic effect on employment, especially in sectors were low wage labor is widespread.

Keywords: minimum wage in Algeria ; low wage labour ; agriculture and fisheries ; construction sector ; vector autoregression.

Jel Classification Codes : J21 ; J39 ; J43 ; J49

* Corresponding author, e-mail: slimani-farida@outlook.fr

I- تمهيد :

يعرف قانون الأجر الأدنى بأنه "المبلغ الأدنى الواجب دفعه للعامل مقابل عمل منجز أو خدمات مقدمة خلال فترة زمنية محددة، سواء أكان يحسب على أساس الوقت أو المخرجات، والذي لا يمكن تخفيضه لا عن طريق اتفاق فردي أو جماعي إذ يكفله القانون"[1]. يمكن تحديده بطريقة تغطي احتياجات العامل وأسرته مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية مثل المستوى العام للأجور، تكاليف المعيشة، استحقاقات الضمان الاجتماعي، متطلبات التنمية الاقتصادية، مستويات الإنتاجية والرغبة في تحقيق أو الحفاظ على مستوى عال من العمالة[2] أي أنه لا يوجد اتفاق دولي حول كيفية أو المستوى الذي يجب تحديد الأجر الأدنى عنده، بل يترك هامش من الحرية لتصرف كل بلد حسب ظروفه.

أثار هذا القانون جدلا كبيرا منذ بداية القرن الماضي، فبينما يشير الاقتصاديون المؤيدون له إلى ضرورة الحفاظ عليه باعتباره معيارا للعمل اللائق ووسيلة لحماية العمالة الضعيفة خاصة أولئك الذين لا ينتمون إلى أي نقابات عمالية، يدعي معارضوه أن آثاره الجانبية أكبر من فوائده فهو قد يؤثر سلبا على التشغيل خاصة لبعض الفئات من العمال ذوي المهارات المتدنية من خلال تأثيره على تكلفة الإنتاج. فقد تؤدي زيادة التكاليف إلى توجه أرباب العمل نحو التخفيض من هامش الربح، زيادة الأسعار، تسريح العمال وعدم توظيف عمال جدد أو إحلال العمالة الماهرة محل العمالة غير الماهرة[3]. ويعود سبب الإحلال إلى تجاوز قيمة الأجر الأدنى للإنتاج الحدي للعمالة غير الماهرة.

يحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG في الجزائر وفقا للمادة 87[4] من القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل عن طريق التفاوض الثلاثي. يراعى عند تحديد قيمته كل من المستوى العام للأسعار، متوسط الإنتاجية ومختلف الظروف الاقتصادية العامة كالنمو الاقتصادي، حالة سوق العمل، أسعار البترول، انتشار الفقر وغيرها، وذلك من أجل ضمان تحقيقه لأهدافه المتمثلة في حماية العمال منخفضي الدخل. رغم ذلك؛ تشير بعض الدراسات[5، 6] إلى أن مستوى الأجر الأدنى جد منخفض ولا يكفي لتلبية الاحتياجات الرئيسية للعامل وأسرته. ويمكن تقدير الحد الأدنى من المصاريف المطلوبة لتغطية احتياجات أسرة متكونة من خمسة أشخاص[7] (أبوين وثلاثة أطفال متمدرسين) بـ 26723 دج (الجدول 01) بينما لم يتجاوز الأجر الأدنى في الجزائر 18000 دج. ونتيجة هذا الفرق بين الأجرين كان من الممكن أن تكون حالة العمال الذين يتقاضون الأجر الأدنى أسوء حالا "لو لم يكن هناك بعض التضامن الأسري الذي يظهر من خلال دخل بقية أفراد الأسرة، تقاسم السكن أو الإيجار مع العائلة. مع الإشارة إلى لجوء البعض إلى أعمال إضافية (في أنشطة غير رسمية عموما) أثناء أو بعد خروجهم من العمل وخلال إجازتهم السنوية"[8].

رغم فرض تطبيق قانون الأجر الأدنى على جميع العمال وفي جميع القطاعات بسلطة القانون وفرض عقوبات على كل من يتهرب من تطبيقه[9]، تشير بعض الإحصائيات[10] إلى أنّ عددا معتبرا من العمال يتقاضون أجرا أقل منه حيث بلغت نسبة هؤلاء العمال 15,6% من مجموع العاملين بأجر سنة 2011، يعمل 84% منهم في القطاع الخاص، أما بالنظر إلى طبيعة النشاط الاقتصادي فنجد أنّ 46,8% منهم يعملون في قطاع البناء والتشييد مقابل 15,2% في قطاع الفلاحة والصيد البحري. ويتميز هؤلاء العمال بشغلهم مناصب متواضعة (وكلاء تنفيذ) وبأن مستواهم الدراسي جد منخفض (مستوى ابتدائي أو دون ذلك).

نظرا لانتشار الأجور المنخفضة عادة وسط العمال غير المتعلمين وذوي المهارات المتدنية، وانتشارها في بعض القطاعات التي يسهل فيها التهرب من تطبيق قوانين العمل بما فيها قانون الأجر الأدنى؛ لصعوبة إخضاعها للرقابة والتفتيش، نجد عادة -إلى جانب الدراسات التي تهتم بأثر الأجر الأدنى على إجمالي التشغيل- الكثير من البحوث التطبيقية التي تهتم بدراسة أثره على مجموعات فرعية معينة كالعمال الشباب، المرأة أو بعض المناطق أو القطاعات الاقتصادية.

وعليه نقوم بطرح الإشكالية التالية :

ما هو أثر الأجر الأدنى على التشغيل في القطاعات الاقتصادية ذات العمالة منخفضة الأجر في الجزائر ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

- لا يؤثر الأجر الأدنى بشكل كبير على التشغيل في القطاع الزراعي.
- للأجر الأدنى أثر موجب على التشغيل في القطاعات منخفضة الأجر.

1.I- الإطار النظري للدراسة :

من خلال النظرية الاقتصادية يظهر أنّ الاقتصاديين قد توصلوا إلى نتائج متناقضة فيما يخص أثر الأجر الأدنى على التشغيل. حيث يرى كينز[11] أن تدخل السياسة لتحديد معدل الأجر الأدنى أفضل من السماح له بالانخفاض تدريجيا. لما له من أثر إيجابي على الاستثمار من خلال تأثيره على الاستهلاك، فارتفاع دخل العمال الأكثر فقرا يؤدي إلى تحسين قدرتهم الاستهلاكية وارتفاع الطلب الكلي وبالتالي تحفيز الإنتاج وزيادة مستوى التوظيف. في المقابل يرى النيوكلاسكيون[12] أن آثاره سلبية خاصة على بعض الفئات من العمال ذوي المهارات المتدنية مثل الشباب، ويرون

أنه كلما ارتفع معدل الأجر الأدنى عن معدل الأجر السوقي، زادت البطالة الناتجة عنه لأن مستوى الأجر الأدنى الجديد يفوق الإنتاج الحدي لعنصر العمل لهذه الفئة. كما يرون أن الأثر السلبي للأجر الأدنى لا يقتصر على حجم التشغيل فقط بل يمتد إلى حجم القوة العاملة[13]، فهذه الأخيرة تتأثر بمستوى التشغيل، مرونة الطلب على العمل ومعدل الدوران.

من جهة أخرى، لا يعترف نموذج المحتكر بوجود لمثل هذا الأثر السلبي، حيث يفترض (J. Stigler, 1946) [14] أنه إذا كان لصاحب العمل درجة معينة من القدرة على تحديد معدل الأجر الذي يدفعه لنوعية معينة من العمل، فإن التحديد الجيد للأجر الأدنى قد يرفع من مستوى العمالة ومعدل الأجر، ولأن الأجور تحدد بالقرب من الناتج الحدي، فإن الناتج الكلي سيزيد في نفس الوقت. وذلك لأن الشركة ستستمر في محاولة تعظيم الربح بالمساواة بين الإيراد والتكلفة الحدية للعمل وبالتالي توظيف المزيد من العمال ولكن ستدفع لهم الأجر الأدنى بدلا من الأجر الابتدائي.

I.2– الدراسات السابقة : توجد العديد من الدراسات التطبيقية حول أثر الأجر الأدنى على التشغيل نذكر منها :

–دراسة (Neumark et Al, 2014) [15] : تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أثر الأجر الأدنى على تشغيل الشباب منخفضي المهارات وخاصة المراهقين في الولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت إلى أنّ أثره يكون سلبيا مع مرونة تصل إلى (0.2-) أو أكثر. بمعنى أن أي زيادة بنسبة 10% في قيمة الأجر الأدنى سيتبعها انخفاض في عمالة المراهقين بنسبة تفوق 2%.

–دراسة (Randall Pozdena, 2016)[16] : كان الهدف من هده الدراسة التشجيع على استعمال السلاسل الزمنية وبشكل خاص الطرق التي تسمح باختبار الأثر الديناميكي والسببية بين المتغيرات باعتبارها الطرق الأفضل لرصد هذا الأثر. وتوصل إلى أن للأجر الأدنى أثر سلبي على العمالة ومعدل المشاركة في القوة العاملة بالنسبة لإجمالي العمال وللعمال الشباب، كما أن أثره سلبي على متوسط أجور العمال في جميع الأعمار في الولايات المتحدة الأمريكية.

–دراسة (Gindling T.H, Katherine Terrell, 2009)[17] : تندرج هذه الدراسة من بين الدراسات التي أجريت على اقتصاديات الدول النامية وقد أثبتت الأثر السلبي للأجر الأدنى، حيث توصلت إلى أنّ البطالة ترتفع وسط العاملين في الشركات المتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص نتيجة ارتفاع الأجر الأدنى.

–دراسة (A. B. Kruger & David Card, 2000)[18] : تعتبر هذه الدراسة من بين أهم الدراسات التي حاولت نفي وجود آثار سلبية للأجر الأدنى وخاصة في القطاعات التي تشغل عمالة منخفضة الأجر في الولايات المتحدة الأمريكية (قطاع مطاعم الوجبات السريعة بشكل خاص)، وأظهرت النتائج أن أثره يكون موجب في بعض الولايات وفي ولايات أخرى (حتى إن لم يسجل أثرا موجبا) لا يكون له أي أثر سلبي، بمعنى أنه لا توجد أي علاقة بين الأجر الأدنى والتشغيل. نفس هذه النتائج توصلت إليها مجموعة من الدراسات التي أجريت على اقتصاديات بعض الدول الأخرى[19، 20]، وذلك إما بدراسة أثره على إجمالي التشغيل أو على بعض القطاعات التي تسود فيها الأجور المنخفضة كقطاع البيع بالتجزئة، القطاعين العام والخاص، القطاعين الرسمي وغير الرسمي أو على فئات معينة من العمال كالمراهقين أو النساء أو ذوي التعليم المنخفض.

–دراسة (Cherifi Hassiba, 2015)[21] : تعتبر من أهم الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع رغم صغر حجم العينة المدروسة، حيث تهتم بالكشف عن أثر الأجر الأدنى في الجزائر، وذلك بدراسة أثره على التشغيل في مجموعة من الشركات الخاصة في ولاية البليدة. توصلت الدراسة إلى أنّ الأجر الأدنى غير مسؤول عن ارتفاع التكاليف في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يمثل أي عائق أمام الطلب على العمل من طرف هذه المؤسسات. وعليه فإنه لا يؤثر سلبا على التشغيل وخاصة بالنسبة للعمال الشباب.

–دراسة (بوشارب لامية، 2017–2018)[22] : حاولت الكشف عن أثر الأجر الأدنى على تشغيل العمال الشباب في الفئتين العمريتين من 15-19سنة ومن 20-24 سنة والعمل في القطاع العام والخاص وكذا العمالة المؤقتة، وبالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى العادية تم تقدير نماذج خطية بسيطة، توصلت إلى أن الأجر الأدنى لا يؤثر بمعنوية على مختلف الفئات العمالية السابقة.

II – الطريقة والأدوات :

II.1– دراسة تحليلية لتطور التشغيل في القطاعات منخفضة الأجر :

تنتشر العمالة منخفضة الأجر بشكل أكبر في قطاعي الفلاحة والصيد البحري والبناء والتشييد، وعليه؛ يمكن معرفة تطورها بالنظر إلى تطور التشغيل في هذين القطاعين (الشكل 1).

عرف حجم التشغيل في قطاع البناء والتشييد نموا ضعيفا ومتذبذبا قبل سنة 2000، حيث انتقل عدد العمال من 566630 عامل سنة 1990 إلى 617357 سنة 2000. نظرا للظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي كانت تجتازها البلاد في تلك الفترة، والتي أدت إلى

تعطيل مختلف المشاريع. عرف بعدها حجم التشغيل في هذا القطاع ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2000-2010، حيث بلغ معدل النمو السنوي المتوسط 12%، ليبلغ عدد العمال 1886000 عامل سنة 2010. ورغم الانخفاض الذي حدث سنة 2011؛ إلا أنّ عدد العمال ارتفع من جديد وبلغ 1895000 عامل سنة 2016. وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات في المساهمة في التشغيل، متجاوزا قطاع الفلاحة والصيد البحري. الذي عرف نموا في التشغيل خلال الفترة 2000-2006، حيث بلغ عدد العمال 1610000 عامل سنة 2006. كان ذلك نتيجة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 والقروض والاستثمارات الموجهة للفلاحين في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004). ليعرف بعدها تراجعا مستمرا منذ سنة 2006، حيث وصل عدد العمال 865000 عامل فقط سنة 2016، أي بخسارة 745000 عامل خلال عشر سنوات. وذلك رغم محاولة الحكومة دعم هذا القطاع بتخصيص 1500 مليار دج لدعم الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج الإنعاش الخماسي (2010-2014)، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى عدة عوامل منها النزوح الريفي نحو المدن، تحسن المستوى التعليمي، تفضيل الوظائف الحكومية المستقرة وانتشار النظرة الدونية للفلاح ما أدى إلى عزوف العمال وخاصة الشباب منهم عن العمل في هذا القطاع الذي يغلب عليه الطابع الموسمي.

II.2- بناء النموذج القياسي :

للكشف عن أثر الأجر الأدنى على التشغيل في قطاعي الفلاحة والصيد البحري والبناء والتشييد سيتم بناء نموذجين منفصلين كل نموذج خاص بأحد القطاعين، مع الاعتماد على نموذج شعاع الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) الذي يساعد على الصياغة الجيدة للعلاقة الديناميكية بين مختلف المتغيرات. يمكن كتابة النموذج الذي يسمح بتقدير العلاقة بين التشغيل والأجر الأدنى ومجموعة من المتغيرات المفسرة إذا اعتبرنا أن $y'_t = (E_t, MW_t, X_t)$ من الشكل التالي:

$$y_t = c + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \cdots + \beta_p y_{t-p} + e_t$$

حيث:

- E: مقياس يمثل العمالة، وسيتم استعمال عدد العمال في قطاع الفلاحة والصيد البحري وعددهم في قطاع البناء والتشييد ويرمز لهما بالرمزين EMP_{ag} وEMP_{btp} على الترتيب.
- MW: الأجر الوطني الأدنى المضمون الاسمي.
- X: يتم اختيار باقي المتغيرات بناء على ما تم اقتراحه في الدراسات السابقة والاعتماد على نموذج (Brown et Al, 1982)[23] ؛ شرط توفر بياناتها في الجزائر خلال فترة العينة بأكملها، وفي حالتنا هذه سنكتفي بالقيمة المضافة لقطاعي الفلاحة والصيد البحري والبناء والتشييد بالأسعار الجارية للعملة المحلية؛ ويرمز لهما بـ VA_{ag} وVA_{btp} على الترتيب (يتم الاكتفاء بهذه المتغيرات من أجل عدم استنزاف درجات الحرية في ظل صغر فترة الدراسة).

لإتمام هذه الدراسة تم الاعتماد على البيانات السنوية المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) خلال فترة الدراسة الممتدة بين 1990-2016. وقد أجريت بعض التعديلات على هذه البيانات قبل عملية التقدير وهي :

- قد تم الأخذ بعين الاعتبار القيمة الأكبر فقط بالنسبة للسنوات التي عدل فيها الأجر الأدنى مرتين (1991 و1998)، وذلك للالتزام بالطابع السنوي للمتغيرات.

-نظرا لعدم محافظة التحقيقات السنوية حول التشغيل على طابعها الدوري المنتظم سنوات التسعينات تعاني سلسلتي التشغيل من نقص في المشاهدات (الخاصة بالسنوات 1993، 1994، 1995، 1998، 1999) لذا تم حسابها عن طريق تقنية الاستقطاب. ومن الجدير بالذكر أنه تم الاعتماد على إجمالي التشغيل في هذين القطاعين بدلا من عدد الأجراء فقط (رغم أن الأجر الأدنى يؤثر على الأجراء بشكل أكبر) نظرا لعدم توفر بيانات كافية حول عدد الأجراء عبر مختلف القطاعات.

III- النتائج ومناقشتها :

هناك اختلاف في الآراء بين من يرى أنه يجب استخدام المتغيرات المستقرة أو غير ذلك عند تقدير نماذج الـ VAR. وتماشيا مع ما قام به (Sims, 1980)[24] سيتم استخدام المتغيرات في المستوى بغض النظر عما إذا كانت مستقرة أم لا. ونظرا لصعوبة تفسير نتائج نموذج الانحدار الذاتي بالاعتماد على المعالم التي يتم تقديرها، سيتم مناقشة النتائج من خلال تحليل دوال الاستجابة للصدمات، تحليل التباين واختبار اتجاه السببية بين المتغيرات. وبما أننا بصدد دراسة أثر الأجر الأدنى على التشغيل، سنركز فقط على تحليل طبيعة العلاقة بين التشغيل والمتغيرات الأخرى ودراسة اتجاه السببية بينهم.

قطاع الفلاحة والصيد البحري. تظهر أدوات تشخيص النموذج (اختبار استقرارية النموذج، عدم الارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي للبواقي) أن التأخير (p=1) هو التأخير المناسب. والمبرر بحكم أن البيانات ذات طابع سنوي، ومنه سنقوم بتقدير نموذج VAR(1) والنتائج هي كالتالي:

$$\underset{\text{Prob}}{\text{LEMP}_{\text{AG}} = 6.49 + 0.57\text{LEMP}_{\text{AG}}(-1) + 0.27LMW(-1) - 0.22LVA_{AG}} \quad \begin{matrix} (0,02) & (0,003) & (0,25) & (0,23) \end{matrix}$$

$$R^2 = 0,46 \qquad \text{f} = 6.46 \qquad \overline{R^2} = 0,39$$

تؤثر القيم المتأخرة للتشغيل والأجر الأدنى بشكل موجب على التشغيل في الفترة الحالية وهذا يتوافق مع الواقع الاقتصادي، بينما القيمة المتأخرة للناتج فتؤثر عليها بشكل سلبي وهي نتيجة غير مقبولة اقتصاديا. نلاحظ أن بعض المعلمات المقدرة ليست ذات دلالة إحصائية حسب اختبار ستودنت، ولكن اختبار فيشر يدل على أن المعلمات مجتمعة ذات دلالة إحصائية. أما قيمة معامل التحديد فتدل على أن القدرة التفسيرية للنموذج ضعيفة جدا. وعليه ننتقل إلى التحليل الديناميكي للنموذج.

إن استجابة التشغيل في قطاع الزراعة والصيد البحري لصدمة في الأجر الأدنى تكون موجبة خلال الخمس فترات الأولى (الشكل 2)، لكن هذا التأثير ضئيل جدا وينعدم تقريبا ابتداء من الفترة السادسة بعد الصدمة. أما الصدمات الناتجة عن القيمة المضافة لهذا القطاع فلها تأثير سلبي طول فترة الاستجابة. وتدل هذه النتائج على أن الأجر الأدنى لا يؤدي إلى فقدان الوظائف أو تثبيط التشغيل في القطاع الزراعي.

يمكن تدعيم النتائج السابقة من خلال تحليل التباين (الشكل 3)، الذي يبين أنّ التقلبات الظرفية لمتغيرة التشغيل في القطاع الفلاحي تفسر بنسبة كبيرة بالتغيرات الحاصلة فيه. ففي الفترة الأولى تساهم صدمات التشغيل في تفسير ما نسبته 100% من تقلباته الخاصة. أما في المدى الطويل فإن هذه القدرة التفسيرية تنخفض لكن بشكل ضعيف جدا فتصل إلى حوالي 95,48% خلال الفترة العاشرة، في المقابل ترتفع مساهمة صدمات الأجر الأدنى والقيمة المضافة في تفسير تقلبات التشغيل بـ 1,02% و3,49% على الترتيب.

يبين اختبار السببية (الجدول 2) أنّ الأجر الأدنى والقيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري لا يسببان التشغيل في نفس القطاع. وأنّ هناك سببية في اتجاه واحد من التشغيل إلى الأجر الأدنى. يمكن أن نستنتج من خلال ذلك أنّ الأجر الأدنى لا يفسر التغيرات في مستوى التشغيل، وأنه ليس المسؤول عن تراجع التشغيل الذي شهده هذا القطاع.

قطاع البناء والتشييد.

يعتبر طول التأخير (p=1) هو التأخير المناسب حسب مختلف اختبارات التشخيص. ونتائج تقدير نموذج VAR(1) موضحة في المعادلة التالية:

$$\underset{\text{Prob}}{\text{LEMP}_{\text{btp}} = 0.98 + 0.88\text{LEMP}_{\text{btp}}(-1) + 0.18LMW(-1) - 0.07LVA_{btp}} \quad \begin{matrix} (0,40) & (0,00) & (0,24) & (0,63) \end{matrix}$$

$$R^2 = 0.94 \qquad \text{f} = 152.57 \overline{R^2} = 0.95$$

تشير إحصائية ستودنت أن بعض المعلمات المنفردة ليس لها دلالة إحصائية، في حين يبين اختبار فيشر أنّ المعلمات مجتمعة معنوية. ويبين معامل التحديد أنّ القدرة التفسيرية للنموذج جيدة، ونلاحظ من خلال المعادلة أنّ للأجر الأدنى أثر موجب على التشغيل في قطاع البناء والتشييد، للتأكد من ذلك ننتقل إلى التحليل الديناميكي لهذه العلاقة.

إنّ حدوث صدمة موجبة في قيمة الأجر الأدنى (الشكل 4) لها تأثير موجب على التشغيل في قطاع البناء والتشييد خلال طول فترة الاستجابة، أما تأثير الصدمة في القيمة المضافة لنفس القطاع فلها تأثير سلبي على التشغيل خلال الثلاث سنوات الأولى التي تلي الصدمة. ثم يتحول الأثر إلى موجب ابتداء من السنة الرابعة، الأمر الذي يؤكد أن الأجر الأدنى لا يشكل تهديدا على القطاعات التي تنتشر فيها العمالة منخفضة الأجر.

نفس الملاحظة السابقة تنطبق على تحليل تباين التشغيل في قطاع البناء والتشييد (الشكل 5)، فمساهمة الأجر الأدنى والقيمة المضافة في تفسير تقلبات التشغيل في هذا القطاع ضعيفة جدا، إذ تكون معدومة في الفترة الأولى، ثم ترتفع لتبلغ 5,64% و 0,23% على الترتيب.

يؤكد اختبار السببية نتائج تحليل التباين (الجدول 3)، إذ نلاحظ عدم وجود علاقة سببية بين الأجر الأدنى والتشغيل ($LEMP_{btp}$)، ويبين وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين التشغيل والقيمة المضافة لنفس القطاع، فزيادة التشغيل عادة ما تؤدي إلى زيادة الإنتاج خاصة في مثل هذا القطاع الذي يتميز بالاستعمال المكثف لليد العاملة.

IV- الخلاصة :

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الأجر الأدنى يؤثر بشكل موجب على التشغيل في قطاعي الفلاحة والصيد البحري والبناء والتشييد. والسبب في ذلك هو الانتشار الواسع للعمالة منخفضة الأجر في هذين القطاعين، إذ ينشط فيهما حوالي 62% من مجموع العاملين الذين يتقاضون أجرا أقل من الحد الأدنى. وعليه فإن أي ارتفاع في قيمته يؤدي إلى زيادة عرض العمل خاصة من طرف العمال منخفضي المهارات الذين يتوجهون عادة إلى العمل في مثل هذه القطاعات.

لا تدعم هذه النتائج الرأي القائل بأنّ رفع قيمة الأجر الأدنى سيؤدي إلى فقدان الوظائف والتسبب في البطالة خاصة وسط العمال ذوي المهارات المتدنية، ولا يدعم فكرة وضع عدة معدلات فرعية (subminimum wage) للأجر الأدنى خاصة ببعض القطاعات من أجل تجنب آثاره السلبية على التشغيل، ويمكن اعتبار الآثار الإيجابية للأجر الأدنى الجزائري نتيجة متوقعة، وذلك لأن مستواه منخفض ولا يرقى إلى المستوى المطلوب. وعليه فإن ارتفاع قيمته لا تسبب زيادة كبيرة في تكلفة العمل ولا تشكل أي عائق أمام زيادة الطلب على العمل من طرف المؤسسات وخاصة الصغيرة والمتوسطة.

تتفق هذه النتائج بشكل واسع مع ما توصلت إليه الدراسات التطبيقية السابقة في الجزائر حول أثر الأجر الأدنى على التشغيل، وعليه يمكن اعتبارها كدليل تجريبي يحفز على رفع قيمة الأجر الأدنى المضمون بشكل يلبي أكثر احتياجات العمال وعائلاتهم في ظل موجة ارتفاع الأسعار التي تشهدها الجزائر في السنوات الأخيرة. كما ينبغي على صانعي القرار أن يعيدوا النظر فيما إذا كانت هذه السياسة تحقق النتائج المرجوة منها، وما إذا كانت تهدف حقا إلى حماية العمال الضعفاء؛ خاصة بعد معرفة عدد العمال غير المشمولين بهذا القانون.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنّ تحليل أثر الأجر الأدنى على التشغيل لا يشكل سوى جزءا واحدا من التحليل اللازم لتقييم ما إذا كان هذا قانونا مفيدا لتحسين الوضع الاقتصادي للعمال عامة وللعمال منخفضي الأجور بشكل خاص. بل تجب المقارنة بين فوائده وتكاليفه من خلال تأثيره على إعادة توزيع الدخل، تشتت الأجور، التضخم وغيرها من الجوانب الاقتصادية.

- ملاحق :

الجدول 1: حساب الحد الأدنى من نفقات أسرة متكونة من خمسة أشخاص (أبوين و3 أطفال متمدرسين).

المعيار	المبلغ (دج)	المعيار	المبلغ (دج)
التغذية	10910	النظافة والرعاية	1600
غاز، كهرباء، ماء	1300	النقل	466
الايجار وبعض مستلزمات البيت	3200	مستلزمات موسمية (دخول مدرسي، أعياد، مناسبات عائلية)	5384
الملابس	2000	ثقافة، تسلية...إلخ	1363
الصحة	500	**المجموع**	**26723 دج**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات حقيقية لنفقات أسرة من الجزائر العاصمة.

الشكل 1: تطور التشغيل في قطاعي الفلاحة والصيد البحري والبناء والتشييد:

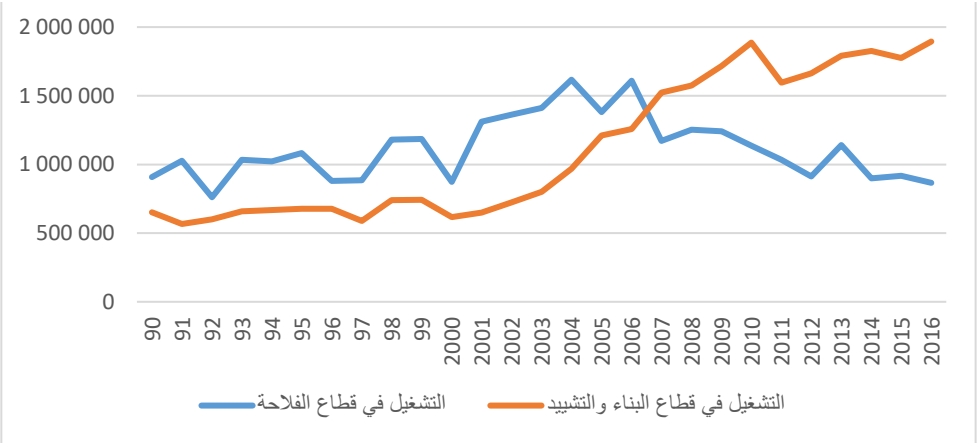

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل 2: دوال الاستجابة للصدمات (نموذج القطاع الفلاحي)

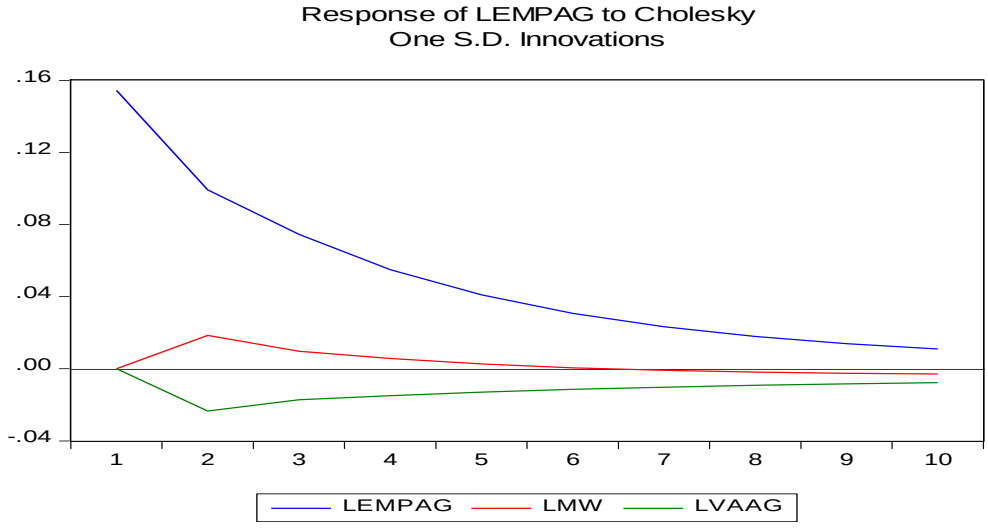

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

الشكل 3: تحليل التباين (نموذج القطاع الفلاحي)

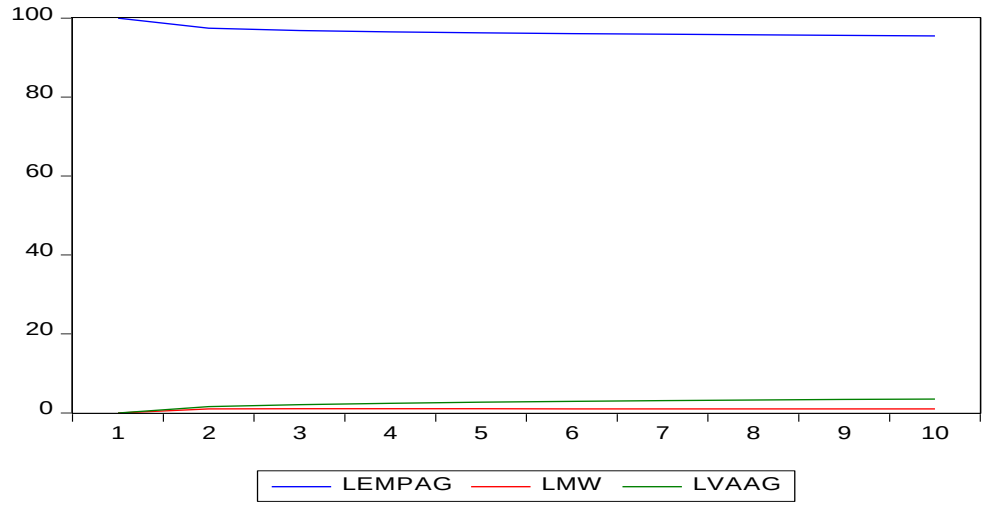

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

الجدول 2: اختبار السببية (نموذج قطاع الزراعة والصيد البحري).

الاختبار	Chi-sq	Prob	النتيجة
$LEMP_{AG}$ ← LMW	5,28	0,02	وجود علاقة سببية
LMW ← $LEMP_{AG}$	1,30	0,25	عدم وجود علاقة سببية
$LEMP_{AG}$ ← LVA_{AG}	0,45	0,49	عدم وجود علاقة سببية
$L VA_{AG}$ ← $LEMP_{AG}$	1,45	0,22	عدم وجود علاقة سببية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

الشكل 4: دوال الاستجابة للصدمات (نموذج قطاع البناء والتشييد)

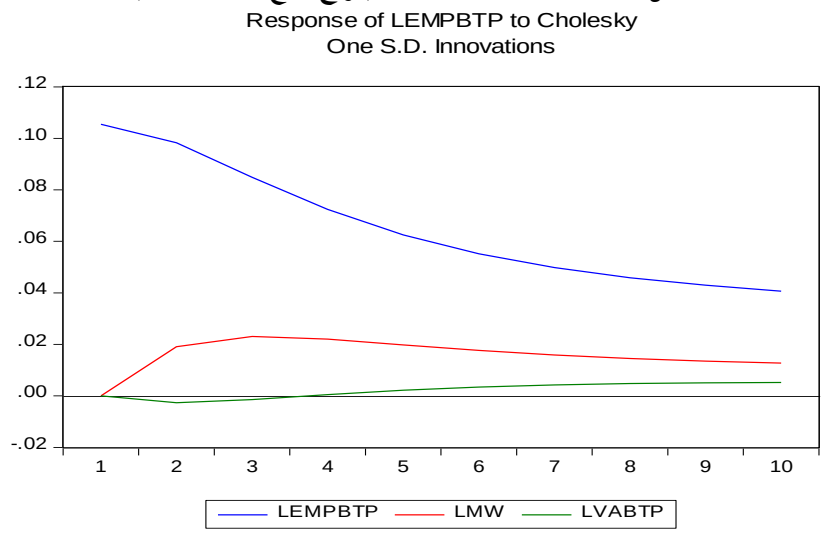

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

الشكل 5: تحليل التباين (نموذج قطاع البناء والتشييد)

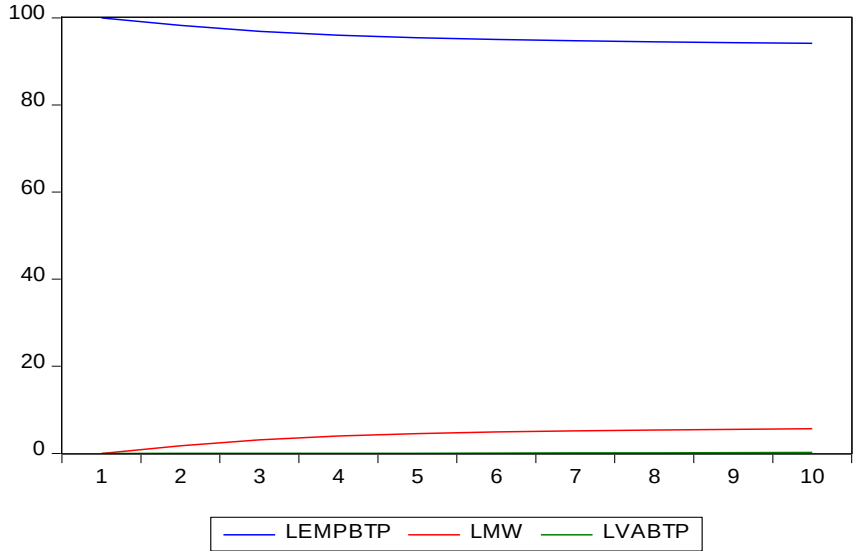

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

الجدول 3: اختبار السببية (نموذج قطاع البناء والتشييد).

الاختبار	Chi-sq	Prob	النتيجة
$LEMP_{btp}$ ← LMW	0,72	0,39	عدم وجود علاقة سببية
LMW ← $LEMP_{btp}$	0,22	0,63	عدم وجود علاقة سببية
$LEMP_{btp}$ ← LVA_{btp}	15,28	0,001	وجود علاقة سببية
LVA_{btp} ← $LEMP_{btp}$	0,22	0,63	عدم وجود علاقة سببية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

- الإحالات والمراجع :

1- ILO (1992), **Wage Fixing Machinery Application And Supervision**, General Survey, Geneva, P13.

2- ILO (1970), **Convention concerning Minimum Wage Fixing**, **with Special Reference to Developing Countries No**. **131**, 54th ILC session, Geneva, Available on the website : www.ilo.org.

3- Youcef Ghellab (1998), **Minimum Wages And Youth Unemployment**, International Labour Office, Geneva, P3.

4 - الجريدة الرسمية (1990)، **المادة 87 من القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل**، العدد 17.

5- Omar Bouazouni (2008), **Etude D'impact Des Prix Des Produits Alimentaires De Base Sur Les Ménages Pauvre Algériens**, Programme Alimentaire Mondial, Bureau Régional Au Caire Pour Moyen-Orient, Asie Centrale Et Europe De L'est, P56.

6- Salima Tlemçani (2012), **une famille de 6 personnes a besoin de 37 000 DA pour survivre**, la nouvelle revue de presse.N°11, disponible sur le site : cdesoranai.cluster021.hosting.ovh.net/document/NRP11.pdf, consulté le 7-12-2017.

7 - تجدر الإشارة إلى أن تقسيم العمال الذين يتقاضون الأجر الأدنى "smicard" حسب الحالة العائلية لم تتوفر بعد سنة 2000، بحكم أنّ التحقيق حول الانفاق الاستهلاكي ومستوى معيشة الأسر لسنة 2011 (يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بهذا التحقيق كل عشر سنوات) لم يأخذ هذه الحالة بعين الاعتبار.

8- Hassiba Cherifi (2015), **Le Salaire Minimum En Algérie**, Thèse De Doctorat En Sciences Economiques, Université d'Alger 03, P 364.

9 - الجريدة الرسمية (2015)، **المادة 149 من الأمر رقم 15-01**، العدد 40.

10- ONS (2014), **Revenus salariaux et caractéristiques individuelles 2011**, Collections Statistiques N° 189.

11- جون مينارد كينز (2010)، **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**، ترجمة إلهام عيداروس، ترجمة النسخة الإنجليزية، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، ص.ص 297- 300.

12- Murray N. Rothbard, Man (2009), **Economy**, **and state with power and market**, Ludwig von Mises Institute, second edition, US, P1114.

13- Jacob Mincer (1976), **Unemployment Effects Of Minimum Wages**, Journal Of Political Economy, Vol. 84, No. 4, Part 2, P 104

14- George J. Stigler (1946), **The Economics Of Minimum Wage Legislation**, The American Economic Review, Vol 36, No 3, P 360.

15- David Neumark Et Al (2014), **More On Recent Evidence On The Effects Of Minimum Wages In The United States**, IZA Journal Of Labor Policy, PP.1-26.

16- Randall Pozdena (2016), **Minimum Wage Its Role in the Youth Employment Crisis** , Cascade Policy Institute, pp.1-25.

17- T.H. Gindling, Katherine Terrell (2009), **Minimum Wages**, **Wages And Employment In Various Sectors In Honduras**, Labour Economics 16, PP.291–303.

18- David Card, Alan B. Krueger (2000), **Minimum Wages And Employment**: A Case Study Of The Fast-Food Industry In New Jersey And Pennsylvania: Reply, The American Economic Review, Vol. 90, No5, PP. 1397-1420.

19- Jordan Brennan, Jim Stanford (2014), **Dispelling Minimum Wage Mythology**, Canadian Centre For Policy Alternatives, PP 1-26.

20- Sara Lemos (2007), **Minimum Wage Effects Across The Private And Public Sectors In Brazil**, The Journal Of Development Studies, Vol 43, No 4, 2007, PP. 700-720.

21- Hassiba Cherifi (2015), op.cit, pp.259-371.

22- لامية بوشارب (2017-2018)، **أثر الأجر الأدنى على مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)**، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2017-2018، ص.ص 156-163.

23- Charles Brown Et Al (1982), **The Effect Of The Minimum Wage On Employment And Unemployment**, Journal Of Economic Literature, Volume 20, Issue 2, p 497.

24- Christopher A. Sims (1980), **Macroeconomics and Reality**, Econometrica, Vol 48, No 1, p18.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

فريدة سليماني، مولود حشمان (2018)، **أثر الأجر الأدنى على العمالة منخفضة الأجر في الجزائر (1990-2016)**، مجلة الباحث، المجلد 1(العدد01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 203-212.